الدولة الهشة وبناء السلم الاهلي: عراق ما بعد داعش أنموذجاً

أ.م. د إياد العنبر

نبذة عن الباحث :
تدريسية في كلية العلوم السياسية-جامعة الكوفة

م.م حسن علي الأسدي

نبذة عن الباحث :
تدريسية في كلية العلوم السياسية-جامعة الكوفة.

Building civil peace in a Fragile state: a Case study of Iraq after ISIS

Abstract:

The topic of building the civil peace is one of the political theory topics that searches or discusses the similarity that may pass the phase of interior armed conflicts and to help rebuilding the political community. Fragile states might be the real laboratory to examine the strategies of rebuilding the civil peace. This state suffers from severe split its social components, reflecting on building the nation-state.

The study tries to analyze the relation between the Fragile of state on performing its roles or distortion, connecting with collapse of the civil peace and aggravation of interior conflicts. In addition to clarification of civil peace building strategy and its levels and machinery as an access to overtake the frailty of the state and to compare it to Iraq after ISIS.

The study starts from a vision that sees the increase of interior conflicts and strifes' situations because of growing the different loyalties and identity issues that heighten strongly after a world's arrangements after the cold war in general and after the change of the political regime in Iraq in 2003 in particular. That formed increasing pressures on the roles and performs of the country, making most of the countries that didn't complete its building

and abilities from passing those problems that led to a failure harmonies with the increasing of interior conflicts, its aggravation and disable on civil peace building can make a balanced established structure that realizes the opposing operations and options.

Based on the above, the hypothesis of the study based on the existing linkage and an extreme connection between the fail of basis of civil peace and failure of the state. The dysfunction of a country lead to disability of achieving the civil peace and then to form the civil peace rebuilding, including its machinery and strategies, a new environment to change the causes of conflicts and to present a chance to promote the abilities, framework and national structures that guarantee to achieve the stability and overtake the failure factors.

In light of the above, the research will be divided into three main chapters:

First: What are the civil peace and a failed state?

Second: the civil peace challenges in Iraq

Third: the strategies of civil peace building in Iraq after ISIS.

ملخص

يعد موضوع بناء السلم الأهلي من بين موضوعات النظريات السياسية التي تبحث أو تناقش المقاربات التي يمكن لها أن تتجاوز مرحلة الصراعات أو النزاعات المسلحة الداخلية، وتساهم في إعادة بناء المجتمع السياسي. ولعل الدول الهشة هي المختبر الحقيقي لاختبار صدق استراتيجيات إعادة بناء السلم الأهلي، فهذه الدولة تعاني من انقسام حادة بين مكوناتها الاجتماعية انعكس على بناء الدولة-الأمة. تحاول الدراسة تحليل طبيعة العلاقة بين عجز الدولة عن اداء وظائفها أو تشوهها وارتباطه بتداعي حالة السلم الاهلي وتفاقم النزاعات الداخلية، إضافة الى بيان استراتيجية بناء السلم الاهلي ومستوياته وآلياته كمدخلات لتجاوز هشاشة الدولة، ومقاربتها على العراق في مرحلة ما بعد داعش. وتنطلق الدراسة من تصور يرى تزايد حالات النزاعات والصراعات الداخلية بسبب تنامي الولاءات تحت الوطنية ومسائل الهوية التي برزت بقوة بعد ترتيبات عالم ما بعد الحرب الباردة بصورة عامة، وبعد تغير النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣ بصورة خاصة. والتي شكلت ضغوطات متزايدة على ادوار ووظائف الدولة، جعلت اغلب الدول التي لم تستكمل بناءها وقدراتها من تجاوز تلك التداعيات مما ولد عجز متوافق مع ازدياد حالات النزاعات الداخلية وتفاقمها وعدم قدرتها على بناء سلم اهلي يمكنها من وضع توازن هيكلي ومؤسس يستوعب العمليات والخيارات المتعارضة. وتأسيساً على ما تقدم، ترتكز فرضية الدراسة على وجود ترابط وعلاقة طردية بين تداعي اسس ومرتكزات السلم الاهلي وهشاشة الدولة، إذ يتسبب اختلال الاداء الوظيفي للدولة في شل قدرتها على تحقيق السلم الاجتماعي، ومن ثم تشكل إعادة بناء السلم الاهلي بآلياتها واستراتيجياتها بيئة جديدة لتغيير عناصر ومسببات النزاع وتقدم فرصة لتعزيز القدرات والهياكل والبنى الوطنية تكون ضامنة لتحقيق الاستقرار وتجاوز حالة الهشاشة في الدولة.

وفي ضوء ذلك سيقسم البحث على ثلاث محاور رئيسة، هي:

أولاً-ماهية العلاقة بين الدولة الهشة والسلم الأهلي.

ثانياً-تحديات السلم الأهلي في العراق.

ثالثاً-استراتيجيات بناء السلم الأهلي في عراق ما بعد داعش.

الدولة الهشة وبناء السلم الاهلي: عراق ما بعد داعش أنموذجاً

* أ.م. د إياد العنبر * م.م حسن علي الأسدي

المقدمة:

يعد موضوع بناء السلم الأهلي من بين موضوعات النظريات السياسية التي تبحث أو تناقش المقاربات التي يمكن لها أن تتجاوز مرحلة الصراعات أو النزاعات المسلحة الداخلية، وتساهم في إعادة بناء المجتمع السياسي. ولعل الدول الفاشلة هي المختبر الحقيقي لاختبار صدق استراتيجيات إعادة بناء السلم الأهلي، فهذه الدولة تعاني من انقسام حادة بين مكوناتها الاجتماعية انعكس على بناء الدولة-الأمة.

وفي ظل مؤشرات الدولة الهشة، فأن العراق في دائرة الـ (HIGH ALERT) أي الدول التي في حالة خطرة من الفشل، وفشل الدولة في العراق يعود بالدرجة الأولى إلى عجز وفشل القيادات في إدارة الأزمات السياسية، منذ نيسان ٢٠٠٣، والذي ينعكس على أداء النظام السياسي، وبات يشكل العائق الأكبر أمام إنقاذ العراق من سلسلة الأخطاء التي حدثت وباتت تهدد وحدة العراق.

وتحاول الدراسة تحليل طبيعة العلاقة بين عجز الدولة عن اداء وظائفها وارتباطه بتداعي حالة السلم الاهلي وتفاقم النزاعات الداخلية، إضافة الى بيان استراتيجية بناء السلم الاهلي ومستوياته وآلياته كمدخلات لتجاوز هشاشة الدولة، ومقاربتها على العراق في مرحلة ما بعد داعش.

وتنطلق الدراسة من تصور يرى تزايد حالات النزاعات والصراعات الداخلية بسبب تنامي الولاءات تحت الوطنية ومسائل الهوية التي برزت بقوة بعد ترتيبات عالم ما بعد الحرب الباردة بصورة عامة، وبعد تغير النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣ بصورة خاصة. والتي شكلت ضغوطات متزايدة على ادوار ووظائف الدولة، جعلت اغلب الدول التي لم تستكمل بناءها وقدراتها من تجاوز تلك التداعيات مما ولد عجز متوافق مع ازدياد حالات النزاعات الداخلية وتفاقمها وعدم قدرتها على بناء سلم اهلي يمكنها من وضع توازن هيكلي ومؤسس يستوعب العمليات والخيارات المتعارضة.

وتأسيساً على ما تقدم، ترتكز إشكالية الدراسة على وجود ترابط وعلاقة طردية بين تداعي اسس ومرتكزات السلم الاهلي وفشل الدولة، إذ يتسبب اختلال الاداء الوظيفي للدولة في شل قدرتها على تحقيق السلم الاجتماعي، ومن ثم تشكل إعادة بناء السلم الاهلي بآلياتها واستراتيجياتها بيئة جديدة لتغيير عناصر ومسببات النزاع وتقدم فرصة لتعزيز القدرات والهياكل والبنى الوطنية تكون ضامنة لتحقيق الاستقرار وتجاوز عوامل العجز.

وتأسيساً على ما تقدم نفترض أن مشكلة السلم الأهلي في العراق مرتبطة بهشاشة الدولة، ولا يمكن تحقيقه إلا بعد تجاوز حالة الهشاشة التي تعيشها الدولة العراقية، ومن ثم فأن الدولة التي هي آس المشكلة، هي ذاتها، بعد تصحيح مسار إعادة بنائها، المعول عليها بحل مشكلة السلم الأهلي في العراق.

وفي ضوء ذلك سيقسم البحث على ثلاث محاور رئيسة، هي:

أولاً-ماهية العلاقة بين الدولة الهشة والسلم الأهلي.

ثانياً-تحديات السلم الأهلي في العراق.

ثالثاً-استراتيجيات بناء السلم الأهلي في عراق ما بعد داعش.

أولاً-ماهية العلاقة بين الدولة الهشة والسلم الأهلي.

يعد عجز الدولة عن إدارة الصراعات السياسية-الاجتماعية من أهم تهديدات السلم الأهلي ، وذلك سبب رئيس في وصفها بالهشاشة، إذ انعدام حياد الدولة في التنازع بين القوى المجتمعية على السلطة والثروة وتحول المؤسسات والبنى السياسية للعمل على مصالح النخب المسيطرة، وتجاهل احتياجات الجماعات الاخرى في المجتمع يظهر النزاع الاهلي وتصبح الدولة احد مصادر الصراع والخلل وكلما ازداد العجز في البنى والهياكل وفشل النظام في كبح العنف وإرضاء الحاجات وتحقيق التوافق فأن بنى وهياكل الدولة تحمل جهداً خارج نطاق قدرتها واستيعابها فتبدأ الدولة بالتحول من مرحلة العجز إلى الفشل وقد تصل إلى مرحلة الانهيار وذلك عندما تزول أو تنهار مجمل الاجهزة ومؤسساتها وتنظيماتها السياسية والدستورية بسبب العنف وتفشي الفساد وفقدان الشرعية وعدم الاستقرار وضعف الاقتصاد أو انهياره وانهيار السلم الاهلي.

إذاً، نجاح الدولة في ممارسة الضبط الاجتماعي وتنفيذ وظائفها بالشكل الذي يؤدي احداث استقرار وتوازن في الخريطة الاجتماعية وما يرتبط بها من قدرة على حسم التنافس المجتمعي وفق سياسات وبنى وافكار والتزامات امنية واقتصادية واجتماعية تجاه المجتمع تحوز على رضا مواطنيها وتضمن حرياتهم وتحميهم من العدوان، معياراً ومنهجاً يصاحب تقييم دور الدولة ومعيار القوة أو ضعف الدولة.[١]

١-مفهوم الدولة الهشة

لا يوجد تعريف محدد للدولة الهشة، فهو وصف معياري لهيكلية دولة تفتقر إلى الإرادة السياسية أو القدرة على توفير الوظائف الأساسية لمواجهة أزمات الفقر والتنمية وتوفير الأمن وحماية حقوق الإنسان.[٢] وتواجه الدولة، التي توصف بالهشة، مشاكل وتهديدات مختلفة مثل العنف الناتج عن الانقسام الديني والإثني، وانتشار تجارة المخدرات والسلاح.[٣] وتأسيساً على ما تقدم، يؤكد بعض الباحثين على البعد السياسي أو المؤسساتي وعلاقته بالواقع الاجتماعي في موضوع الدولة الهشة، ومن ثم يعرفونها بـ "عدم قدرة الدولة على بناء علاقة قوية مع مجتمعها"[٤]، في حين ركز باحثين على أن تجزء الهوية الوطنية؛ كنتيجة للتنوع الاثني أو الديني، يؤدي إلى غياب الهوية السياسية المشتركة والمؤسسات الوطنية وغياب التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، بالنتيجة توصف الدولة بالهشة.[٥]

وتركز الادبيات السياسية المعاصرة على البعد الاجتماعي للهشاشة، خصوصا بعد الربيع العربي الذي اعطى مثالا واضحا حول ضعف العلاقة بين المجتمع والسلطة، والتي تؤدي الى غياب القانون والنظام.هذا المنهج الجديد في فهم حالة هشاشة الدولة أو الربط بينها وبين التماسك الاجتماعي بات أكثر مقبولية عند الأكاديميين الذين يعتقدون أن ضعف التماسك الاجتماعي سيؤدي الى هشاشة الدولة وخصوصا في المجتمعات

المتعددة الاثنية.[٦] وطبقا لدراسة اجراها البنك الدولي حول العلاقة بين التماسك الاجتماعي وهشاشة الدولة حدد مجموعة اربع مؤشرات رئيسة للدولة الهشة:[٧]

١- دراسة الهشاشة يجب ان لا تقتصر على قدرة الدولة، طالما ان المجتمع منغمس في تشكيل الدولة من خلال ثقافته و أولوياته، وهذا يعني ان على الباحثين دراسة التفاعل ضمن المجتمع، اي انه عند دراسة هشاشة الدولة فانه ينبغي وضع التمساك الاجتماعي في قلب الدراسة، التماسك الاجتماعي يعني نوعية التواصل بين الناس والمجموعات والتي تتجسد من خلال تقارب المجموعات وان بناء تماسك اجتماعي قوي أو التقاء بين المجموعات يمكن الوصول اليه من خلال ادراك المجموعات داخل المجتمع الواحد بان تعاونهم أفضل لمصالحهم من تنافسهم، وعندما يثقون باسس النظام الذي يعملون فيه والاهم من ذلك ان توحد المجتمع يجب ان لا يتجسد فقط على مناسبات معينة مثل اسقاط دكتاتور أو مقاتلة الغزو الاجنبي.

٢- التماسك الاجتماعي يرتبط بقوة مع الشعور بعدم العدالة، اي عندما تشعر احدى الجماعات في المجتمع بانها تعامل بطريقة غير عادلة بالمقارنة مع الجماعات الاخرى، ادراك عدم العدالة يمكن ان يكون له تاثير اكبر في المجتمعات التي لديها تمسك قوي بهوياتها الفرعية، لان ذلك يسهل للنخب تعبئة الناس بعيدا عن المصالح الوطنية وباتجاه مصالحهم الفرعية الخاصة.

٣- التفاعل غير البناء بين مؤسسات الدولة والمؤسسات غير الرسمية اي العرفية يمكن ان يؤدي إلى فرض الانقسام بين المجموعات الاجتماعية المختلفة . لان المؤسسات الغير الرسمية أو العرفية تميل إلى خدمة مجموعات صغيرة أو جزء واحد من المجتمع مثال ذلك الاعراف القبلية بينما مؤسسات الدولة يفترض انها تخدم كل المجتمع هذا التضارب يؤدي إلى زيادة الانقسام المجتمعي.

٤- المشاكل الاجتماعية الاخرى يمكن ان تاتي من العولمة، الانتقال من الريف للحضر،الابتكارات التكنلوجية مثل مشاكل المهاجرين الذين لا يستطيعون الاندماج مع المجتمعات الداخلية.

في ضوء ما تقدم، نجد ضرورة التمييز بين مفهوم الدولة الهشة، والمفاهيم الأخرى المتداخلة معها، كمفهوم الدولة الفاشلة أو الدولة الضعيفة، أو الدولة المنهارة ...إلخ . ومن حيث المؤشرات العامة يمكن القول أن هذه المؤشرات تنطبق على جميع حالات تلك الدول، فجميعها تعاني ارتفاع في معدلات العنف الإجرامي والسياسي، فقدان السيطرة على الحدود، ارتفاع العدائية بين المكونات العرقية والدينية والطائفية والثقافية، الحرب الأهلية، الإرهاب، ضعف المؤسسات، ضعف البنى التحتية أو عدم ملائمتها، مستويات عالية من الفساد الإداري والسياسي، نظام صحي منهار، ارتفاع نسبة وفيات الاطفال وانخفاض متوسط عمر الفرد، انخفاض مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تزايد نسبة التضخم الاقتصادي، .... الخ.[٨]

فالدولة الضعيفة هي "الحالة التي تكون فيها الحكومة المركزية ضعيفة القدرة على التحكُم في النظام العام داخل أراضيها، وغير قادرة على فرض سيطرتها على حدودها بشكل دائم ومستمر، ولا يمكنها الحفاظ على مؤسسات تحضى بالثقة وتملك مقومات الاستمرار وقادرة على توفير الخدمات العامة، وبالتالي ينعكس جميع ما تقدم على ضعف في مستويات الأداء الاقتصادي، ورفاه الإنسان"[٩] وفي هذا التعريف نجد التركيز على ضعف أداء المؤسسات السياسية وهنا تكون النقطة المحورية في الدولة الضعيفة.

أما الدولة الفاشلة فيمكن القول أن تحدد بدلالة فقدانها السيطرة على وسائل العنف الخارج عن الإطار القانوني. ومن ثم تكون عاجزة عن تحقيق السلام والاستقرار لشعوبها، وفي فرض السيطرة على أراضيها، وعليه لا تستطيع ضمان النمو الاقتصادي أو أي توزيع عادل للسلع الاجتماعية، وغالبا ما تتميز بانعدام المساواة الاقتصادية والمنافسة العنيفة على الموارد.[١٠]

في حين تعني الدولة المنهارة، حالة الدولة التي تعجز عن إدارة الصراع وفرض الأمن، وغير قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير البنى التحتية الرئيسة، وتحدد نقطة انهيارها في عجزها عن السيطرة على جزء كبير من اقليمها لفترة طويلة من الزمن.[١١]

في ضوء ما تقدم، يمكن القول أن التمييز بين الدولة الهشة والمفاهيم الأخرى المقاربة، هو تمييز من حيث الدرجة لا النوع، إذ جميع هذه المؤشرات التي تحدد وجود خلل في فرض الدولة سيطرتها، وعجزها عن اداء الوظائف الرئيسة المطلوبة منها، موجودة في هذه الدولة. بيد أن نقطة الاختلاف في مجال التركيز على محور محدد في تقصير مؤسسات الدولة عن القيام بوظائفها. أما من جانب الدولة الهشة، فهو يعد جميع المؤشرات التي تحدد خلل في وظائف الدولة وتنعكس على ادراتها للصراع السياسي-الاجتماعي، تنتج لنا في النهاية وجود ازمة في العلاقة بين المجتمع والدولة. وهذا هو تحديداً الموضوع المرتبط بتحقيق السلم الاجتماعي.

والجدول الأتي يحدد نقاط التمييز بين الدولة الهشة والمفاهيم المقاربة:

	الدولة الهشة	دولة المأزومة	الدولة الفاشلة
١	الدولة التي تعاني من الضعف الواضح في احد انظمتها الفرعية.	الدولة التي تكون المؤسسة الحاكمة فيها تحت ضغط شديد وغالبا ما تكون غير قادرة على مواجهة النزاعات الداخلية والخارجية ,تكون في تحت خطر الانهيار.	الدولة التي تفشل في تنفيذ وظيفتها الامنية وتفشل في تحقيق وظيفتها التنموية.
٢	مؤسسات الدولة تعاني الازمة : اقتصاديا(الخفاظ	ليست صفة دائمة يمكن ان تكون الدولة	الدولة التي لا تستطيع اعادة انتاج ظروف

	نسبة النمو، عدم المساواة الحاد في الثروة او امتلاك الارض، او امتلاك وسائل العيش).اجتماعيا (خلل مؤسساتي حاد في عدم المساواة او الضعف الحصول الى الرعاية الصحية او التعليم). سياسيا (الدولة ترسخ الاقصاء السياسي اثنيا او دينيا او حتى مناطقيا وتكون المؤسسات الامنية حزبية بشكل حاد او تكون مؤسسات امنية هشة)	"دولة ازمة" في فترة معينة وتتعافي بعدها او ان تستمر كدولة ازمة لفترة طويلة او انها يمكن ان تعجز عن التعافي وتنهار وتنتج دولة جديدة.	بقائها.
٣	المؤسسات القضائية تُنافس من قبل المؤسسات التقليدية التي تشتق من السلطات التقليدية التي ينتجها المجتمع نتيجة ظروف الازمة، او انها تشتق من امراء الحروب .	ربما تعاني الدولة من ازمة في في احد انظمتها الفرعية مثلا ازمة اقتصادية، او ازمة صحية مثلا انتشار الايدز او ازمة دستورية على سبيل المثال. هذا لا يعني ان الدولة جميعها في حالة ازمة وان كان اصابة احد الانظمة بازمة يمكن ان يساهم في وضع جميع الدولة في خطر الازمة	يستخدم المصطلح بشكل متناقض احيانا، كان يتم وصف الدولة الضعيفة الاداء بالدولة الفاشلة، وهو ما تؤيده مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية
٤	نقيض "الدولة الهشة" هو "الدولة المستقرة" وهي الدولة التي تستطيع فيها مؤسساتها من مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية . وان يكون التنافس داخل الدول ضمن الحدود المؤسساتية للنظام	يقابل "الدولة الهشة""الدولة المرنة"، وهي الدولة التي التي تكون فيها المؤسسات قادرة على مواجهة النزاع من اجل ادارة المشاكل الفرعية في الدولة أو الاستجابة	يقابل "الدولة الفاشلة""الدولة المستمرة" وان الخط الفاصل بين هاتين الحالتين يصعب تحديده في الهامش، حتى في الدولة الفاشلة بعض عناصر

		للتنافس،بينما يكون وضع الدولة بين الهشاشة والاستقرار.	الدولة مثل المؤسسات المحلية تستمر في الوجود .

جدول رقم (١) الدولة الهشة والدولة المازومة والدولة الفاشلة، مقارنة
http://www.lse.ac.uk/internationalDevelopment/research/crisisStates/download/drc/FailedState.pdf

٢- مفهوم السلم الأهلي

يُحدد مفهوم السلم الأهلي بمعالجة الإجراءات التي تترتب على الانتقال من حالة الصراع إلى حالة التعاون بين أعضاء المجموعات الاثنية التي كانت في حالة حرب[١٢] وبمعنى أكثر عمومية يشير إلى رفض كل إشكال القتل والقتال، أو الدعوة إليه أو التحريض عليه، أو تبريره، عبر نشر مقالات، وخطابات ومؤتمرات تحرض على زعزعة العلاقة بين المجموعات الدينية والطائفية و القومية المشكلة لمجتمع محدد، بمنطق العقيدة الدينية أو القومية أو الحزبية، لإنتاج حرب أهلية في المجتمع قد تقود إلى تحريم حق التفكير والاعتقاد والتعبير، وذلك بفرض قيود وضوابط تمنع ممارسة هذا الحق، بل تنزل أحكاماً وعقوبات بالذين يتجرؤون على التفكير خارج ما هو سائد.[١٣]

وتأسيساً على ما تقدم، إن عملية بناء السلم الاهلي تشير إلى مجموعة الاجراءات والترتيبات التي تنفذ في مرحلة ما بعد النزاعات والصراعات وذلك من خلال احداث تغيير في بعض عناصر البيئة التي شهدت النزاع وخلق ظروف وعوامل جديدة من شأنها تقليل المتناقضات التي دفعت إلى النزاع وتعزيز عوامل الثقة بين أطراف النزاع وتعزيز القدرات على مستوى الدولة التي تعد الاداة الاساسية لبناء السلم ووضع اسسه. وأن هدف عملية بناء السلام هو السعي لحل الصراع من كافة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وعدم الاقتصار-فقط-على التسوية من الناحيتين السياسية والعسكرية، وهو يعتبر من المفاهيم الحديثة نسبيا، وتكمن أهميته في أنه يستكمل الحلقة المفقودة فيما يتعلق بدور المنظمات الدولية- خاصة الأمم المتحدة-في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين من ناحية، ودورها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية ثانية.[١٤]

ويرادف مفهوم السلم الأهلي الكثير من المفاهيم، لعل أهمها المصالحة الوطنية، والتعايش السلمي، وكذلك التسامح.[١٥] إذ يتداخل مع هذه المفردات في الجوانب الإجرائية. وحسب الدراسات المختصة بمجتمعات ما بعد الحروب نجد أن مفهوم المصالحة الوطنية يقترب من مفهوم السلم الأهلي، وكلاهما يتقارب من حيث الهدف النهائي بالانتقال من حالة الصراع إلى حالة السلم المجتمعي . فإذا كان مفهوم المصالحة يهتم بالجانب الإجرائي، فأن مفهم السلم الأهلي يهتم بالنتيجة التي تحققها المصالحة الوطنية. فكلاهما يشير إلى مواجهة الحقائق المؤلمة من اجل تنسيق الرؤى المختلفة، وإيقاف الاختلاف عند حدود معينة، بما يؤدي إلى استيعاب النزاعات الحتمية. ومن جانب آخر، هناك من يرى بأن الهدف من المصالحة الوطنية تحقيق السلم الأهلي، فهي (إعادة

تأسيس الصداقة التي تعطي الثقة بين المجموعات المنقسمة). وعند التركيز على مسالة الثقة بين الجماعات المتنوعة يمكن أن نستنتج بأن الدافع الأساسي للمصالحة هو أن يكون هناك إحساس بحاجات الآخرين، وان السؤال الجوهري هنا ليس ماذا يجب أن يفعل هم؟ وإنما ماذا يجب أن نفعل نحن؟ من اجل تعزيز عملية المصالحة.[١٦]

وتتعدد مقومات وأركان السلم الأهلي، أهمها :[١٧]

أولا- تعزيز الإدارة التعددية السلمية: بما أن التعددية ظاهرة اجتماعية طبيعية مألوفة، فالأمر يتوقف على إدارة التعددية وفق إدارة سلمية للتنوع، تحفظ للجماعات المتنوعة العيش ضمن مساحات شاسعة، للتعبير عن تنوعها في أجواء من الاحترام المتبادل واحترام الخصوصية.

ثانياً- الاحتكام إلى القانون: أو سيادة القانون، ويُعتبر أحد أهم مؤشرات استقرار السلم الأهلي التفاعلي.

ثالثاً-الحكم الرشيد: الحكم الرشيد يعني المسائلة والشفافية في العمل السياسي والإداري. وعليه، يحتاج الحفاظ على السلم الأهلي في أي مجتمع إلى حكم رشيد في إدارة الدولة والمجتمع: فكثير من الإضرابات والثورات تحدث من جراء الاعتداء على المال العام، وغياب المشاركة السياسية، وضعف الممارسة السياسية الراشدة.

رابعاً- حرية التعبير: وتعدّ من مستلزمات عملية بناء السلم الأهلي في أي مجتمع: فمن الثابت أن المجتمعات تقوم على التعددية الثقافية والدينية والقومية والسياسية، ولكل طرف لديه ما يشغله وما يود تحقيقه. فالقاسم المشترك بين الجماعات المختلفة هو أساس بناء المجتمعات، ولا يتحقق السلم الأهلي دون أن تتمتع كل تلوينه مجتمعية بمساحات متساوية في التعبير عن آرائها وطوحاتها وهمومها. وفي مناخ عقلاني يسوده الانفتاح ويمكن فيه الاستماع إلى كل الأطراف، وتفهم كل الآراء دون استبعاد لأحد. بهدف الوصول إلى الأرضية المشتركة التي يتلقي عندها الجميع.

خامساً- العدالة الاجتماعية: تشكل العدالة الاجتماعية ركناً أساسياً من أركان السلم الأهلي. فلا يمكن أن يتحقق السلم الأهلي في مجتمع ما إذا كانت جماعة سياسية أو دينية أو طائفية تستئثر وتحتكر المجالات الاقتصادية، وتفتقر أو تهمش الجماعات الأخرى إلى ابسط حقوقها. في هذه الأحوال سيكون الصراع الاجتماعي عاملاً رئيساً في عدم الاستقرار.

سادساً- وجود إعلام حر ومتوازن: يحتاج المجتمع التعددي إلى إعلام تعددي يساعده على ممارسة التعددية.

سابعاً- العدالة الانتقالية: وتشكل العدالة الانتقالية أحد صمامات الأمان لعودة السلم الأهلي في المجتمع والدولة التي شهدت ثورة أو حراكاً تحررياً أو انتقالاً في السلطة السياسية. إذ تعرف بأنها مجموعة الأساليب والآليات التي يستخدمها مجتمع ما لتحقيق العدالة في فترة انتقالية في تاريخه، ويترتب عليها انتهاء حقبة من الحكم السلطوي والمرور بمرحلة انتقالية نحو تحوّل ديمقراطي. وتشير العدالة الانتقالية إلى

مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية من أجل معالجة ما ورثته الدولة من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

في ضوء ما تقدم، يمكن القول أن السلم الأهلي يرتبط بكل ماله علاقة بالانتقال بالمجتمع من حالة النزاعات والحروب إلى حالة أخرى يكون فيها العنف منبوذاً، والدعوة إليه جريمة. والسلم الأهلي وفق هذا المنظور يرتبط بمجموعة من الإجراءات التنفيذية والعملية والتي وظيفتها الأساس تهيئة شروط وعوامل الانتقال من مجتمع يعيش حالة التنازع إلى مجتمع يعيش حالة الاستقرار.

ثانياً-تحديات السلم الأهلي في العراق

يختصر الكاتب يزيد صايغ الأزمات التي تواجه الدولة في العراق، بثلاث تحديات كبرى ورئيسة تهدّد حقيقةً تماسك وسلامة الدولة العراقية من داخلها. أول هذه التحديات هو الواقع البالغ الإشكالية للمؤسسات الرئيسية للدولة، التي تعاني من معدّلات مرتفعة من الفساد والفئوية السياسية، وتُثبت تكراراً عجزها الوظيفي. أما التحدي الرئيسي الثاني الذي يواجه العراق، فهو الفشل المستمر لمؤسسات الدولة المعنية، وللطبقة السياسية المسؤولة عن إدارة الهيئات التنفيذية والتشريعية العليا، في توفير المنافع والخدمات العامة الأساسية. وتتأثر بذلك شرائح وأطياف المجتمع العراقي كافة. وأخيراً وليس آخراً، يواجه العراق تحدي تحقيق المصالحة السياسية الحقيقية بين أطياف المجتمع، ويزيد من الأخطار احتمال عودة الخصومة المكشوفة بين حكومتي بغداد وإقليم كردستان، وفتح الباب أمام المزيد من التدخلات الخارجية.[١٨]

وفي إطار دراسة أجراها المعهد القومي للديمقراطية في الولايات المتحدة (في أكتوبر ٢٠١٥)، والتي تضمنت لقاءات مباشرة مع ٢٢ شخصية عراقية من القادة الدينين والقبليين وقادة التظاهرات من السنة والشيعة والاكراد توصلت الدراسة إلى إن مشكلة العراق تمكن في خمسة نقاط:[١٩]

١- النزعة للمصلحة الخاصة لدى السياسيين:

يعتقد اغلب القادة الذين تم استطلاعهم بان الطبقة السياسية الموجودة في البلد تعمل على زيادة التوتر الطائفي، وذلك لانها هي المستفيد الاكبر وجود الوضع الطائفي من اجل تحقيق مصالحهم الخاصة، وانهم أي السياسيون غير مهتمين فعلا بتحسين الوضع لعموم المواطنين بقدر اهتمامهم بالاستفادة من استمرار الوضع القائم لتحقيق اكبر قدر من المنفعة.

٢- انتشار الفساد وتسيس القضاء

يعد الفساد احد المعوقات الاسياسية للمصالحة، اذ ان انتشار الفساد بالصورة الفضيعة الموجودة في العراق يلقى بضلاله على نزاهة القضاء ومن دون وجود قضاء نزيه فانه يصعب تحقيق المصالحة. فتمكن المسؤولين الفاسدين من التملص من المحاكمة من جهة وابقاء الكثيرين في السجون من دون توجيه تهم محددة عوامل تفقد الثقة بالنظام السياسي القائم.

٣- التصلب او العناد الكردي:

من المشاكل الاخرى التي تواجه المصالحة الوطنية في العراق هي الرغبة الكردية في الانفصال، فالاكراد يميلون الى مسالة الانفصال عن العراق اكثر من ميلهم نحو تحقيق المصالحة، اذ يعتقد بعض الكرد ان بقاء العراق كبلد موحد للشيعة والسنة والاكراد امر غير ممكن. ان الطريق نحو الحل هو تقسيم العراق الى ثلاث كيانات من حسب وجهة بعض المستطلعين الاكراد.

٤- التدخلات الخارجية في شؤون العراق:

التدخلات الخارجية تلعب دورا دورا سلبيا في تحقيق المصالحة ، اذ تسعى الدول العظمى مثل الولايات المتحدة وروسيا او الدول الاقليمية مثل ايران وتركيا والسعودية، للاستفادة من الاستقطابات الطائفية وحالة الضعف التي يمر بها العراق من اجل تحقيق مصالحها الخاصة ، اضافة الى الاعتقاد السائد لدى القادة المجتمعيين حول سيطرة دول الجوار على القادة السياسيين في العراق يجعل من تحقيق المصالحة امرا مرتبطا باجندات ومصالح دول الجوار.

٥- الانقسام العراقي يؤثر سلبا على قتال داعش:

يعتقد القادة المستطلعون ان الحرب ضد داعش تحتاج الى وحدة من اجل تحيق النصر، ومن هنا فانه هناك توجه يعتقد ان الحرب على داعش تشكل فرصة نحو تعزيز التماسك وتحقيق المصالحة.

في ضوء ذلك، تتنوع تهديدات السلم الأهلي، وضمن القراءة السياسية يمكن تحديدها ببعدين رئيسيين، الأول داخلي، والثاني خارجي.

١- التحديات الداخلية

يقف على رأس التحديات الداخلية، وجود أزمة بنيوية في الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣، وتتمظهر تلك الأزمة في مفهوم (الدولة المحدودة أو المقيدة)، وتعني حالة الدولة التي تفتقر فيها للقدرة على تطبيق القانون أو تنفيذ القانون، أو الحالات التي تفتقر فيها الدولة لاحتكار الأدوات المشروعة لاستخدام العنف، وفي الدولة الضعيفة/الفاشلة/الهشة تتضمن عملية الحكم فاعلين غير حكوميين، وأنماطاً غير مؤسسية وغير شرعية (كالمساومة والمنافسة)، وعليه يكون الحكم في تلك الدول متعدد المستويات، إذ تتوزع السيادة بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين على المستويات المحلية، والإقليمية، والعالمية.[٢٠]

وفي العراق يحدد الخبير الاقتصادي الدكتور مظهر محمد صالح (الدولة المقيدة/ المحدودة) بـ (الدولة الموازية)، إذ يحدد أبرز ملامحها، بثلاث نواحي: **أولاها السوق الموازية** التي لم تتم السيطرة عليها وتعد من أخطر أنواع السوق داخلياً وخارجياً، وتتمثل بالسوق غير القانونية التي تشمل عمليات المضاربة بالعملات والتهريب. **الناحية الثانية فهي القانون الموازي**، المتمثل بتوسع القوى العشائرية التي تقوم بفرض نظامها الخاص في المجتمع بعيداً عن قوة القضاء والقانون، مما أخضع الناس لذلك القانون الموازي. وأخطر النواحي وثالثها، هي **الحكومة الموازية** التي تتمثل بجبايات الفساد، حيث يقوم الفاسد بجباية الأموال نيابة عن السلطة، كما تتمثل في تواجد السلاح خارج سلطة الدولة الذي

خلق جيشاً موازياً للجيش النظامي، وكذلك الإعلام الموازي، المتمثل بالقوى الإعلامية المنفلتة التي تسعى لتحطيم الدولة وسلطتها.[٢١]

ولا تزال الحكومة العراقية عاجز عن فرض سلطاتها أمام مافيات الفساد، وأمام الجماعات التي تحمل السلاح خارج إطار الدولة. ومشكلة الدولة العراقية منذ ٢٠٠٣ مشكلة معقدة ومركبة، تعقيدها يَكمُن في ضعف قدرة الدولة على ادعاء احتكار شرعية استخدام القوة، وعجزها عن مواجهة القوى العسكرية غير الدولتية. بيد أن علة ذلك مركبة فالقوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في النظام السياسي العراق التي تعمل داخل إطار الدولة، هي نفسها في الوقت ذاته تعمل على إضعاف نفوذها وضعف قدرتها، أي الدولة، عن القيام بوظائفها. فالاقطاعيات السياسية، والتي تعمل بعناوين حزبية، تعمل على ترسيخ نفوذها في المؤسسات السياسية على حساب نفوذ الدولة، فهي تتعامل مع هذه المؤسسات كمصدر لتأمين الزبائنية السياسية. ومن ثم تقف حائلاً أمام مأسسة السلطة السياسية، التي تعد الركيزة الأساس في عملية بناء الدولة.

إذاً، بعد أكثر من أربعة عشر عام من تغيير النظام الاستبدادي في العراق، إلا أن النظام السياسي فيه لا يزال عاجزاً عن تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي وبناء دولة المؤسسات القادرة على نقل الأفراد من الولاء للطائفة والقومية إلى الدولة. ولعل من أهم القراءات التي تحاول تفسير عجز النظام السياسي عن القيام بوظائفه، هي عجز القيادات السياسية، فهي بدلاً من أن تعمل على تجاوز تاريخ طويل من الصراعات الداخلية على السلطة، عملت على زيادة الانقسامات الطائفية بين السنة والشيعة، وتعميق الفجوة بين العرب والكُرد. ومن ثم كانت التهديدات الرئيسة في البلاد ناجّة عن جروح ذاتية يسببها قادة سياسيون الهدف الرئيس منها احتكار السلطة أو التفرد بالحكم.[٢٢]

وفي ضوء ذلك، تبقى تحديات السلم الأهلي في العراق فاعلة ومؤثرة، والسبب الرئيس هو غياب الرؤية والقيادة السياسيتين القادرة على تحويل السلم الأهلي من مفهوم نظري، إلى برنامج عمل تتكفل مؤسسات الدولة بتنفيذه، وتكون القيادات السياسية مؤمنة به وتعتبره مشروع لتحقيق الأمن والاستقرار وتجاوز هشاشة الدولة في العراق.

٢- التحديات الخارجية

يعاني العراق من مشكلة تجاذبات العلاقة بين الدول الإقليمية من جانب، ومن صراع النفوذ بين القوى الدولية والإقليمية من جان آخر. ويفتقد العراق الممانعة من استقطابات صراعات النفوذ التي تدار على أرضه. ولا يزال عاجر عن المبادرة بتشكيل تحالف يكون فاعلاً فيه، وليس تابع. فهو لا يستطيع أن يخرج من دائرة النفوذ الإيراني، ولا تعول عليه الولايات المتحدة كحليف استراتيجي.

ويمكن القول بأن الطائفية هي أيدلوجيا صراع النفوذ بين القوى الإقليمية في منطقة المشرق العربي، وعليه إنّ أفضل إطار لفهم السياسة الدولية المعقدة والعنيفة في الشرق الأوسط يكون من خلال النظر إليها كـ "حرب طائفية باردة" بين عدد من اللاعبين الإقليميين، سواء أكانوا جهات حكومية أو غير حكومية، حيث تؤدي كل من إيران

والسعودية الأدوار القيادية في هذه "الحرب". ويصفها (غريغوري غوس) بـ(حربٌ باردةٌ) "لأنها بين الجهتين الفاعلتين الرئيسيتين ليستا بمواجهة عسكرية وعلى الأرجح لن تتواجها عسكرياً". في الواقع تهديد إنّ سباقهما على النفوذ "يستنفذ الأنظمة السياسية الداخلية للدول الضعيفة في المنطقة".[٢٣] ولعل مشهد الصراع ذو البعد الطائفي واضحاً في العراق ، كون حكومته تفقد السيطرة على إدارة الصراعات، وتفقد السيطرة على إدارة حدودها من التدخلات الإقليمية ذو البعد الطائفي.[٢٤] وهنا تحديداً يكون التنافس على النفوذ بين القوى الإقليمية تحت عنوان طائفي، خطراً على السلم الأهلي، أو تحديداً حقيقي أمام أي محاولة لإعادة بنائه في العراق، ولا سيما في مرحلة ما بعد داعش.

من جانب آخر، يواجه العراق تهديداً خارجي للسلم الأهلي، يتمثل في طروحات تعتقد بأن حل مشكلة العراق في تقسيمه، أو أضعاف السلطة المركزية فيه، ويتقاسم هذه الرؤية شخصيات سياسية عراقية، واجنبية، ومراكز بحوث خارجية. كان سقوط الموصل في ١٠ حزيران ٢٠١٤ قد أعاد للواجهة أطروحة التقسيم الناعم "Soft partition".[٢٥]

ثالثاً-استراتيجيات بناء السلم الأهلي في عراق ما بعد داعش

على المستوى النظري، اذا كانت الدولة الهشة تواجه أزمة في أحد أنظمتها الفرعية التي تنعكس على مواجهة المشاكل الحقيقية التي تعرض وحدتها وبقاءها واستمراريتها بسبب العجز عن القيام بوظائفها الداخلية نتيجة للتحديات الناشئة عن انفراط السلم الأهلي المعطل للأداء الهيكلي والمتسبب لفقدان شرعية الاستمرار، فأن تشتت القدرات الداخلية لا يعني بالضرورة السير نحو الفشل أو الانهيار، إذ يمكن مواجهه ما يمكن إدراكه في اطار عملية شاملة مبنية على الاستجابة الداخلية والقبول الخارجي والدولي التي من شأنها معالجة المعضلات التي يفرزها العجز أو الفشل. ولكن يجب أن نستدرك في هذا الجانب انه لا يوجد نموذج واحد لبناء السلم الأهلي على الصعيد الداخلي بسبب اختلاف المجتمعات وأسباب النزاعات فيها والعوامل الخارجية المؤثرة فيها ولكن على الأغلب توجد جملة دعائم وركائز ترتبط بعملية بناء السلم الأهلي تضمن تمتلك القدرة على إدارة العملية باتجاه يتعلق بجعلها أسلوب ومنهج حياة المجتمع وإدارة الدولة للمجتمع.

وتأسياً على ما تقدم يمكن القول، أن المدخل للسلم الأهلي يتطلب اربع قضايا رئيسة تعمل على تحقيقها المصالحة الوطنية، الاولى هي الحقيقة: والتي تتطلب التعبير المنفتح على الماضي. الثانية هي الرحمة والتي تتطلب المسامحة من اجل بناء علاقات جديدة. الثالثة هي العدل والذي يتطلب التعويض واعادة الهيكلة الاجتماعية. وأخيراً السلام والذي ينطوي على المستقبل المشترك وتحقيق الرفاه والأمن لكل الاطراف.[٢٦] ومن ثم ترتبط المصالحة بالسلم الأهلي، ومن وجهة النظر تلك، من خلال:[٢٧]

أولاً- حل النزاعات وارضاء الحاجات الأساسية للأطراف وتلبية تطلعاتهم القومية.

ثانياً-القبول المتبادل واحترام حياة المجموعات الأخرى.

ثالثاً- تطوير الشعور بالأمن وبكرامة لكل مجموعة.

رابعاً- تأسيس نموذج للتعاون والتفاعل في الظروف المختلفة.
خامساً-وضع آلية مؤسساتية لحل النزاعات.[٢٨]

بالإضافة إلى ما تقدم، يركز بعض الباحثين على الاستراتيجيات الاجتماعية لتحقيق السلم الأهلي، وهي : [٢٩]

١. **تحديد الأهداف المشتركة للسلم الأهلي**، إذ تتشكل لدى الجماعات المنغمسة في النزاعات معتقدات بشان أهدافها الخاصة، ومن ثم يتم تقديم تلك الأهداف الخاصة على أنها ذات أهمية عليا، وتوفر لهم التبرير المنطقي لديمومة الصراع. وعليه فان الحاجة إلى معرفة وتحديد تلك المعتقدات، يشكل نقطة مهمة في خطوات تحقيق السلم الأهلي. فتحقيق السلم يحتاج إلى تغيير تلك المعتقدات أو إنهائها أو على الأقل تأجيل التطلعات الاجتماعية التي تظهر على شكل أهداف تسبب الصراع بين المجموعات الاجتماعية. بموازاة ذلك، يجب أن تطرح أهداف جديدة للمجتمع المراد إعادة تشكليه على أساس اتفاق لحل النزاعات. وتلك هي النقطة المركزية في الحفاظ على العلاقات السلمية مع الأعداء السابقين. وعلى ذلك، فأن المعتقدات يجب أن تُعطي المنطق والتبرير للأهداف الجديدة المشتركة.

٢. **تغيير الصورة النمطية عن الخصم**، في اوقات النزاع تعمل الجماعات المتنازعة على نزع شرعية بعضها البعض من خلال التركيز على السلوك الخاطئ للخصم، وذلك بهدف أشعال وديمومة النزاع، وتبرير الأعمال المتخذة ضد الخصوم. ومن اجل تحقيق السلم الاهلي، يجب تغيير التصورات المتقابلة لدى الجماعات المتخاصمة. ومن هنا يجب التركيز على الصفة الإنسانية، وعدم نكران الحق في الأختلاف. من خلال تغيير النظرة إلى الخصم، واعتباره عضو ضمن مجموعة اجتماعية تكون العلاقات فيها قائمة على أساس الثقة المتبادلة، وأنهم أفراد لديهم حاجات وأهداف مشروعة. هذا الاعتقاد، الذي يجب أن يسود، يجب أن يكون قائم على اعتبار افراد الجماعات الأخرى هو أيضاً ضحايا عانوا من النزاع.

٣. **تحمل المسؤولية**، يشترط الانتقال من حالة النزاع إلى حالة السلام في مجتمعات ما بعد النزاع أو الحروب، أن يكون هناك نقد ذاتي للجماعات المشتركة في حالة النزاع. إذ في عملية بناء السلم الأهلي يجب أن يكون هناك اعتراف بالخطأ وتحمل المسؤولية من قبل الجماعات التي المسؤولة على اشعال فتل أعمال العنف وأدامته. ومن ثم فأن المعتقدات الاجتماعية الجديدة يجب أت تطرح نفسها في رؤية أكثر موضوعية ونقدية، خصوصاً فيما يتعلق بسلوكها الماضي.

٤. **الاتفاق على رؤية الماضي ضمن الذاكرة الجماعية**، بناء السلم الأهلي يتطلب تغيير الرؤى والمعتقدات الاجتماعية التي تدعم الخلافات والعداوات بين المجموعات المتنازعة، ومن أجل تعزيز فرص تحقيق السلام يجب التركيز على القيم المشتركة التي تشكل قاعدة للتعاون وعلاقات الصداقة، ويجب أن تتركز المعتقدات الجديدة على الاعتبار

من الماضي المأسوي، وتكون العلاقة مع الماضي ضمن إطار جديد لتشكيل ذاكرة جماعية جديدة.

٥. بناء رؤية مشتركة للسلام، المعتقدات الاجتماعية حول السلام خلال فترة الصراع تنظر للسلام نظرة عامة غير متبلورة ولا تحدد الطرق الواقعية التي تؤدي إليه. في حين ان بناء السلم الأهلي يتطلب تشكيل معتقدات اجتماعية جديدة تبين الأبعاد المتعددة للسلام، وتوضح بصورة حقيقية كلف ومنافع الوصول إلى السلام ومعرفة معنى العيش بسلام مع تحديد الظروف والآليات التي تحققه. وينبغي الاتفاق على أن السلام الدائم يستلزم أن تكون مصلحة الطرفين في تحقيقه، وهذا يعني أن السلام أيضا يحتاج ألى الاعتراف بحاجات واهداف الاخرين.

وتأسيساً على ما تقدم، قدمت بعض الدراسات مجموعة من الآراء كمعالجة لمسار المصالحة الوطنية، والتي تعد مدخلاً لتحقيق السلم الأهلي، إذ ركزت دراسة (المعهد القومي للديمقراطية) على الإجراءات الأتية: [٣٠]

١- إصلاح شامل للقضاء

يعتقد المستطلعون ان اصلاح القضاء احد اهم عناصر تحقيق المصالحة. ان اصلاح القضاء المشار اليه هنا هو وجوب عدم ابقاء الاشخاص الذين لم تثبت عليهم تهم داخل السجون ووجوب محاسبة من تلطخت ايديهم بدماء العراقيين من الارهابيين وغيرهم، كما انه يجب تحديد الفترة التي يمكن ان يقضيها الفرد بالحجر من دون توجيه تهمة او المثول اما المحكمة، النقطة الاخيرة في هذا الصدد هي وجوب ان يكون القضاة غير متحيزين طائفيا ومستقلين ويقترح البعض انشاء لجنة او هيئة خاصة مستقلة تاخذ على عاتقها تعيين القضاة.

٢- توزيع اكثر عدالة للموارد:

هناك اعتقاد سائد في العراق ان المرتبطين بالاحزاب السياسية هم اكثر المنتفعين من ثروات العراق، وان هناك شعور لدى كل طائفة بان الطائفة الاخرى مستفيدة بشكل اكبر من ثروات البلد. ان التوزيع العادل للثروة يمكن ان يتحقق من خلال توفير قدر اكبر من الشفافية لميزانية الدولة، بحيث يتمكن المواطنين من الاطلاع على المبالغ المخصصة وكيفية صرفها وغيرها من اجراءات الشفافية.

٣- حل الجماعات المسلحة

حصرالسلاح بيد الدولة من الخطوات المهمة في تحقيق المصالحة، اذ ان وجود مجموعات مسلحة غير خاضعة لسلطة الدولة ومرتبط باحزاب سياسية ذات توجهات سياسية طائفية يمكن ان يؤدي في أي لحظة الى اشتعال صراعات مسلحة بين تلك الجماعات، ومن هنا فان حصر السلاح بيد الدولة سيشكل عنصر ضبط للوضع الامني في البلاد.

٤- الغاء نظام المحاصصة

يعتقد الكثير ان الغاء نظام المحاصصة ضروري لتحقيق المصالحة، اذ يعتقد الكثيرون ان نظام المحاصصة غير صحيح، وان اختيار الاشخاص لايجب ان يتم بناءا على الانتماء

الطائفي وان من هم في موقع المسؤولية يجب ان يفكرو في تقديم الخدمة لجميع المواطنين وليس فقط لمن ينتمي الى نفس طائفتهم.

٥- خارطة طريق للمصالحة الوطنية

عقد مؤتمرات منتجة للمصالحة الوطنية تضع خارطة طريق مع اهداف قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى برغم عقد الكثير من مؤتمرات المصالحة الا انها لم تؤدي الى تحقيق هدف المصالحة، كون ان تلك المؤتمرات تتم بمشاركة الاحزاب السياسية التي يعتقد إنها سبب المشكلة. ومن هنا فلا بد من عقد مؤتمرات مصالحة غير طائفية تضع خطة واضحة لتحقيق اهداف قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى بالاضافة الا ان هكذا خطة تتطلب وضع استراتيجة للضغط على الاحزاب السياسية حتى تبقى مسالة المصالحة او المبادئ التي اتفق عليها ضمن خارطة الطريق ضمن أولوياتها في التطبيق.

٦- مكافحة التدخلات الخارجية مع انشاء نظام تعليمي عابر للطائفية.

المقصود بالتدخل الخارجي هنا هو التدخل الذي يتم من خلال الاعلام، اذ تحظى القنوات الخارجية بدرجة عالية من التاثير في المجتمع العراق ومن هنا فلا بد للحكومة العراقية من مواجهة هذا النوع من التدخل من خلال حملات التوعية وإنشاء قنوات التواصل بين الطوائف المختلفة من اجل خلق الثقة المتبادلة بينهم.

فضلاً عن ما تقدم، يمكن تحديد أهم الاستراتيجيات التي يمكن أن تساهم في تحقيق السلم الأهلي في العراق بما يأتي:

- **الإصلاح السياسي:** من أهم مشاكل الإصلاح السياسي في العراق، تحوله من حاجة ضرورية لتصحيح مسار عمل النظام السياسي، إلى شعار سياسي من دون رؤية واضحة وصريحة تحدد الآليات القادرة على تحقيق الإصلاح.[٣١] وبعد تراكم الفشل في إدارة الدولة العراقية بات العراق يحتاج إلى خارطة طريق قادرة على إخراجه من دائرة الأزمات والفشل، وتكون قادرة على تحويل الرؤية للإصلاح إلى إجراءات تنفيذية وألا تبقى على مستوى الشعارات والخطاب السياسية. ومن ثم تعمل على تحويل قدرات النظام السياسي إلى إنتاج منجز شرعياً قادراً على توفير الحد الأدنى من إشعار مواطنيه بأنه صالح ويستحق التأييد والطاعة، ومن ثم إعادة الثقة بين المواطن والدولة. وذلك يعد مدخلاً رئيساً في تحقيق السلم الأهلي. والنقطة المحورية في هذا الموضوع هي تصحيح مسار الديمقراطية التوافقية في العراق، والتي تحولت محاصصة حزبية/ طائفية عاجزة عن تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي.

- **النظام اللامركزي:** بعيداً عن الجدل الدستور والسياسي لشكل الدولة في العراق، والذي يشير إلى (النظام الاتحادي/ الفدرالي)، إلا أن تطبيقات هذا النظام تشير إلى إشكاليات عديدة ، أهمها مشكلة عدم التوازن بين اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية، إذ في إقليم كردستان يصل تطبيق اللامركزية السياسية إلى أعلى مستوياته، حتى يمكن تصنيفها بأنها (دولة داخل دولة) وليس (إقليم داخل دولة)، يقابلها مركزية عالية في المحافظات العراقية الأخرى. ومن ثم يحتاج نظام الحكم في العراق إلى تصحيح

مسار النظام الاتحادي حتى يكون ركيزة أساسية في بناء السلم الأهلي. وهذا يحتاج العودة إلى الهدف من تبني اللامركزية على اختلاف درجاتها، وهو تقديم خدمات للناس في مناطق أقامتهم المحلية، وتحسين الخدمات القائمة، وتقليل تكلفتها المالية، ولصنع علقة وثيقة بين الحكومة والمناطق المحلية، وتساعد على تبادل المعلومات بينهما، وخلق القبول المحلي للسياسة المركزية، ونقل متطلبات المناطق المحلية واحتياجاتها للأجهزة العليا، وصنع مشاركة أو تكثيف مشاركة سكان المناطق المحلية في الحكم، ولتدريب القادة المحليين على إدارة شؤون مناطقهم وتجهيزهم لدور قيادي، ولتشجيع سكان المناطق المحلية للاهتمام بأمورهم الحياتية، والعمل على قبولهم للتغيير الذي ينجم عن التنمية.[٣٢]

- **العدالة الانتقالية:** تستلزم العدالة الانتقالية، أولاً توافر إرادةٍ سياسية صريحة لدى الدولة، وحدٍ أدنى من التوافق بين أبرز الفرقاء السياسيين، وإشراكِ المجتمع المدني والإعلام وممثلي الضحايا وأسرهم في هذه العملية.[٣٣] في العراق لم هناك نموذج واضح لعدالة انتقالية قادرة على تحقيق السلم الأهلي، بل اقتصرت على بعض الإجراءات والتشريعات التي قدمت على أساس إنصاف ضحايا النظام الدكتاتوري السابق، بيد أنها لم تحل الكثير من المشاكل المتعلقة باتباع النظام البائد من الذين لم يثبت تورطهم في ارتكاب جرائم، ومن ثم تحولهم إلى قيادات في التنظيمات الإرهابي.[٣٤] فضلاً عن ذلك لا تزال الرؤيا غائبة أو غير واضحة لدى الحكومة والقيادات السياسية لتحقيق العدالة الانتقالية في المناطق المحررة من تنظيم داعش الإرهابي. وما نميل إليه أن السلم الأهلي في المناطق المحررة من تنظيم داعش تحتاج إلى استراتيجيات عدالة انتقالية واضحة وصريحة من قبل الدولة، تكون مانعة لإيجاد بيئة خصبة لنمو التفكير المتطرف والمتطرفين.

- **التوزيع العادل للثروة:** الاقتصاد العراقي اقتصادي ريعي يعتمد في موارده على النفط، ومشكلة هذا النمط من الاقتصاديات في بلدان عالم الجنوب تقوض الحكم الصالح والديمقراطية. فالنفط يطلق تدفقات كبرى من العملة الصعبة، وتصبح هذه التدفقات هي الأساس لبناء شبكات المحاسيب والإتباع التي تساند الديكتاتورية والحكم الفردي... وهذه الاقتصادات النفطية والمعدنية قد تكون أكثر تعرضاً للنزاع والحرب الأهلية. [٣٥] كما أن الثروة النفطية تدفع إلى "تحرير" الدولة والنظام السياسي من المجتمع وآليات المراقبة والمحاسبة، وتسمح هذه الثروة بتمويل آلة قمع كبيرة على شكل جيوش جرارة وأجهزة أمنية متشعبة هدفها دعم و إدامة النظام السياسي على حساب جميع الأهداف الأخرى.. وفي حال غياب آليات الإشراف تتاح إمكانية إفلات الدولة من رقابة المجتمع على تصرفها بالثروة وسوء استخدامها لتلك الثروة من اجل تلبية حاجات قد لا تتعدى إدامة ودعم النظام الحاكم.[٣٦] في ضوء ما تقدم يحتاج العراق إلى استراتيجية لإدارة الموارد النفطية، تعمل على تصحيح المعادلة في البلدان الريعية : "الحكومة تملك كل شيء، والشعب لا يملك شيء".[٣٧] والدستور العراق يشير إلى هذا الموضوع في (المادة١١١): "النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات". ومن ثم يعد التوزيع العادل للثروة، وتحقيقه للعدالة الاجتماعية مدخلاً عملياً لتحقيق السلم

الأهلي. ومن جانب آخر هناك ضرورة برعاية الدولة لاقتصاد السوق، لأنه يساهم في إيجاد بيئة علاقات اقتصادية قائمة على أساس تبادل المصلحة بين جميع المكونات العراقية.

- **تجريم الخطاب الطائفي والعنصري:** يعد الخطاب الطائفي والعنصري من أهم تهديدات السلم الأهلي في العراق؛ وبات يشتغل في بيئة تعمل على الاستثمار السياسي للطائفية والعنصرية، لا سيما في التنافس الانتخابي والتسقيط السياسي بين الخصوم. والمشكلة أيضاً في وجود مؤسسات إعلامية تساهم في الترويج لمثل هذه الخطابات. ومن ثم يحتاج العراق إلى تشريع قانون لتجريم التحريض الطائفي وإثارة الكراهية أو تفعيل قوانين العقوبات التي تتناول هذا الموضوع، والدستور العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ في المادة الـ(٧) يضمن الغطاء الشرعي لمثل هكذا تشريع، إذ تنص على (يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرض أو يمهد أو يروج أو يبرر له...). وفي قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل، نصت (المادة ٢٠٠) على عقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنوات على كل من يروج "ما يثير النعرات المذهبية أو الطائفية أو حرض على النزاع بين الطوائف والأجناس أو آثار شعور الكراهية والبغضاء بين سكان العراق". وكذلك نصت (المادة ٣٧٢) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ على عقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة "من اعتدى بإحدى الطرق العلانية على معتقد لإحدى الطوائف الدينية ومن تعمد التشويش على الشعائر الدينية ومن اهان علناً رمزاً أو شخصاً هو موضع تقديس أو تمجيد أو احترام لدى طائفة دينية." ويبدو أن النصوص القانونية التي تجرم التحريض والخطاب الطائفي والعنصري، إلا أنها تفتقد بشكل واضح للتفعيل والتنفيذ، ما يجعل الباب مفتوحاً للترويج لتلك الخطابات وتهديدها للسلم الأهلي.

الخاتمة

في ضوء تحديد مفهوم الدولة الهشة الذي يشير إلى وجود أزمة في أحد الأنظمة الفرعية للدولة، فيمكن القول أن عجز الدولة عن إدارة التنوع الاجتماعي، ومن ثم تحقيق الاندماج السياسي-الاجتماعي، سيؤدي إلى خلل في تحقيق السلم الأهلي.

وعملية بناء السلام في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية بسبب تغيير نظام الحكم، أو مرحلة ما بعد الصراعات أو الحروب الداخلية، تحتاج إلى عملية بناء سلم أهلي. ويبدو أن مشكلة النموذج في بناء السلم الأهلي تختلف من دولة إلى أخرى، بحسب طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية. ومن ثم فأن نموذج بناء السلم الأهلي في مجتمعات ما بعد الحروب يحتاج بالدرجة الأولى معالجة عجز الدولة في القيام بوظائفها، وعلى رأس هذه الوظائف تحقيق الأمن والاستقرار من خلال وظيفة احتكار العنف بالمؤسسات الرسمية للدولة.

وفي حال العراق، وتحديداً ما بعد الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي، يحتاج العراق في البداية إلى تجاوز حالة الفشل؛ وذلك لأن بناء السلم الأهلي يحتاج إلى دولة تتمتع بنفوذ حقيقي في مجتمعاتها، وتكتسب ثقتهم، وهذه حلقة مفقودة في العلاقة بين المواطن والدولة في العراق، ويمكن القول أنها سبب رئيسي لهشاشة الدولة، وهي أيضاً من نتائج الهشاشة.

وعليه، لا يمكن الحديث عن تحقيق السلم الأهلي في العراق إلا بعد الخروج من دائرة الفشل، وهذا يحتاج إلى قيادات سياسية تملك رؤية لإعادة بناء الدولة-الأمة، وتفعيل دور المؤسسات السياسية من خلال العمل على مأسستها وابعادها عن سيطرة ونفوذ القوة اللادولتية.

المصادر العربية

١. أعلن رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي حزمة الإصلاحات الأولى في ٩/ ٨/ ٢٠١٥، وفيما بعد طرح السيد مقتدى الصدر مشروع للإصلاح في ٢٠١٦/٢/١٣، وطرح السيد عمار الحكيم مبادرة للإصلاح في ٢٠١٦/٤/٤، وطرح الشيخ قيس الخزعلي مبادرة في ٨/ ٤/ ٢٠١٦.

٢. بدر حسن الشافعي، قراءة نظرية تسوية الصراعات والدبلوماسية الوقائية، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،٢٠١٦)، ص١١.

٣. توماس آ.بالي: مكافحة لعنة الموارد الطبيعية..صناديق توزيع العائدات على المواطنين (نموذج مشكلة النفط في العراق)، (بيروت- بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية ،٢٠٠٨) ص٦-٧

٤. جوردون جونسون، مجيد الهيتي: لعنة النفط..الاقتصاد السياسي للاستبداد، (بيروت- بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية ،٢٠٠٨) ص١٣

٥. الحبيب بلكوش، العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في السياق العربي، سياسات عربية، ١٨(كانون الثاني/يناير٢٠١٦)، ص٧٩

٦. حول مفهوم الدولة المحددة ينظر:

Thomas Risse (ed..), ***Governance Without A State?: Policies and Politics in Areas of Limited Statehood***, (Columbia: Columbia University press,2011)

٧. حول هذا الموضوع ينظر، عمر جمعة عمران، استراتيجية بناء السلم الاهلي في الدولة العاجزة (دراسة في المفاهيم والإشكاليات والخيارات)، قضايا سياسية

٨. ريمان عامر{وآخرون}، عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا، إعداد:علاء رشيدي{وآخرون}، (بلا: مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا،٢٠١٣)، ص٨-١١

٩. صالح يحذر من الدولة الموازية: العراق على مفترق طرق"، وكالة النبأ للأخبار، ٢٠١٦-٣-١٤، http://n.annabaa.org/news6117 وللتفاصيل أكثر حول هذا الموضوع راجع، محمد صاحب الدراجي، رماد بابل: الدولة الخفية في العراق، (لندن: دار الحكمة، ٢٠١٧)، ص ٩٥-١٠٢

١٠. عبد الجبار أحمد، الفدرالية واللامركزية في العراق، (بغداد-عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت،٢٠١٣)، ص٩

١١. فالح عبد الجبار، بناء أو تفكك العراق في إطار نظريات القوميات والأمم، ندوة اتحاد الأدباء والكتاب في العراق، بغداد، الأربعاء ٨/ ١١/ ٢٠١٧

١٢. في لقاء تلفزيوني مع قناة روتانا الخليجية وبتاريخ(٢٠١٦/١٠/٠٢) صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان : "حريص على عدم السماح بأية سيادة طائفية على الموصل، لأن الهدف فقط هو تطهيرها من (داعش).. يجب أن يبقى في الموصل بعد تحريرها أهاليها فقط من السنة العرب والسنة التركمان والسنة الأكراد". https://www.youtube.com/watch?v=EyXlFxWjG_E. (شوهد ٣-١٠-٢٠١٧)

١٣. للتفاصيل بشان اطروحة التقسيم الناعم أو السلس وعلى سبيل المثال ينظر :

١٤. نارمان عامر(وآخرون)، عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا، إعداد: علاء رشيدي (وآخرون)، (بلا: مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا،٢٠١٣)، ص٧

١٥. هارولد ج.لاسكي، الدولة نظرياً وعملياً، ط ٢، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٢)، ص٢٢.

١٦. يزيد صايغ، أزمة الدولة العراقية، صحيفة الحياة، الخميس ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١٧. http://www.alhayat.com/m/opinion/25580096#sthash.SzsPKfve.dpbs (شوهد ٢٤-١١-٢٠١٧)

المصادر الاجنبية

1. Anthony H. Cordesman and Sam Khazai,"**Iraq in Crisis" ,**Center for Strategic and International Studies (csis), p iii "Introduction",http://csis.org/files/publication/130106_Iraq_Book_AHC-sm.pdf
2. Caty Clément, *The Nuts and Bolds of State Collapse: What to do when States Fail? A QCA Analysis of Lebanon, Somalia and the former-Yugoslavia*, Paper presented at the American Political Science Association (Washington DC, 2005) ,p p 4-5.http://www.compasss.org/wpseries/Clement2005.pdf (9-7-2014)
3. Daniel Bar-Tal and Gemma H. Bennink, "The Nature of Reconciliation as an Outcome and as a Process," in *From Conflict Resolution to Reconciliation*, ed. Yaacov Bar-Siman-Tov , (Oxford: Oxford University Press, 2004), p 20.
4. Daniel Bar-Tal and Gemma H. Bennink, "The Nature of Reconciliation as an Outcome and as a Process," in *From Conflict Resolution to Reconciliation*, ed. Yaacov Bar-Siman-Tov , (Oxford: Oxford University Press, 2004), p 20.
5. Edward Newman, *Weak States, State Failure, and Terrorism*. ,Terrorism and Political Violence 19, no. 4 (2007), p 465 . http://www.academia.edu/3335627/Weak_States_State_Failure_and_Terrorism_Terrorism_and_Political_Violence_vol.19_no.4_2007 (11-7-2014)
6. Edward P. Joseph and Michael E. O'Hanlon ,***"The Case for Soft Partition in Iraq"***, The Saban Center for Middle East policy at The Brookings Institution, Analysis Paper (Number 12, June 2007) http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2007/6/iraq%20joseph/06iraq_joseph.pdf (1-7-2014) ;
7. F. Gregory Gause, *Beyond Sectarianism: The New Middle East Cold War*, BROOKINGS DOHA CENTER PUBLICATIONS, Tuesday, July 22, 2014, p3 https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/English-PDF-1.pdf

8. Haims Marla C., Gompert David C., Treverton Gregory F. , Stearns Brooke K.,*breaking the failed state cycle*, rand corporation ,2008 p٦
9. *Iraq's Road to Reconciliation A Report on 22 In-Depth Interviews Conducted in October 2015*", National Democratic Institute (NDI), https://www.ndi.org/sites/default/files/December%202015%20IDI%20Report_Final.pdf
10. Kaplan Seth,*Fixing Fragile States: Challenges and Opportunities for Multipolar Cooperation*, 2010 , http://www.sethkaplan.org/publications/
11. Liz Sly, **"How Saddam Hussein's former military officers and spies are controlling Isis"**, Independent, (Sunday 5 April 2015), http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/how-saddam-husseins-former-military-officers-and-spies-are-controlling-isis-10156610.html
12. Marc Alexandre&{others}, *Societal Aynamic and Fragility, Engaging society in responding to fragile situation*, (Washington :world bank , 2013).pp
13. Michael O'Hanlon and Edward P. Joseph , ***"If Iraq must be divided, here's the right way to do it"*** Rruters(**JULY 4, 2014)** http://blogs.reuters.com/great-debate/2014/07/03/if-iraq-must-be-divided-heres-the-right-way-to-do-it/
14. Monika Nalepa, *"Reconciliation, Refugee Returns, and the Impact of International Criminal Justice- The Case of Bosnia and Herzegovina*", in "*Transitional Justice*", ed. Melissa S. Williams, Rosemary Nagy, and Jon Elster, Nomos (New York: New York University Press, 2012), p.324
15. OCDE, *Concepts and Dilemmas of State Building in Fragile Situations from Fragility to Resilience*, (Paris: OCDE, 2008)
16. OCDE, fragile state 2013: Resource flows and trends in a shifting world, OCDE Paris 2013.
17. OCDE,"the state ligitemcy in fragile situation unpacking complexity", (Paris: OCDE, 2008)
18. Robert I. Rotberg,***Failed States in a World of Terror,*** *Foreign Affairs,* July/August 2002,http://www.foreignaffairs.com/articles/58046/robert-i-rotberg/failed-states-in-a-world-of-terror**(10/11/2013) .**
19. ROBIN WRIGHT , ***Imagining a Remapped Middle East***, The New York Times, (September 28, 2013) http://www.nytimes.com/interactive/2013/09/29/sunday-review/how-5-countries-could-become-14.html?smid=fb-share&_r=1&
20. Rosa Ehrenreich Brooks, *Failed States, or the State as Failure?* , University of Chicago Law Review, Vol.72, No.4, (Fall-2005),http://rosabrooks.squarespace.com/failed-states-or-the-states-as/(3-7-2014)
21. Zalmay Khalilzad and Kenneth M. Pollack**,** ***"How to Save Iraq This is the best, or the least bad, solution to the current crisis"***, July 22,2014 http://www.newrepublic.com/article/118794/federalism-could-save-iraq-falling-apart-due-civil-war
22. ZALMAY KHALILZAD, ***"Get Ready for Kurdish Independence"***, The New York Times, JULY 13, 2014 , http://www.nytimes.com/2014/07/14/opinion/iraqs-urgent-need-for-unity.html?_r=1 (15-7-2014)

الهوامش :

[1] هارولد ج. لاسكي، **الدولة نظرياً وعملياً**، ط ٢، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٢)، ص٢٢.

[2] OCDE, *Concepts and Dilemmas of State Building in Fragile Situations from Fragility to Resilience*, (Paris: OCDE, 2008) p76.

[3] Haims Marla C., Gompert David C., Treverton Gregory F. , Stearns Brooke K.,*breaking the failed state cycle*, rand corporation ,2008 p6.

[4] OCDE,"the state ligitemcy in fragile situation unpacking complexity", (Paris: OCDE, 2008),p15.

[5] Kaplan Seth, *Fixing Fragile States: Challenges and Opportunities for Multipolar Cooperation*, 2010 , http://www.sethkaplan.org/publications/

[6] OCDE, fragile state 2013: Resource flows and trends in a shifting world, (Paris OCDE 2013),p31.

[7] Marc Alexandre&{others}, *Societal Aynamic and Fragility, Engaging society in responding to fragile situation*, (Washington :world bank , 2013).pp 3-7.

[8] Robert I. Rotberg,***Failed States in a World of Terror,*** *Foreign Affairs***,** July/August 2002,http://www.foreignaffairs.com/articles/58046/robert-i-rotberg/failed-states-in-a-world-of-terror**(10/11/2013) .**

[9] Edward Newman, *Weak States, State Failure, and Terrorism*. ,Terrorism and Political Violence 19, no. 4 (2007), p 465 . http://www.academia.edu/3335627/Weak_States_State_Failure_and_Terrorism_Terrorism_and_Political_Violence_vol.19_no.4_2007 (11-7-2014).

[10] Rosa Ehrenreich Brooks, *Failed States, or the State as Failure?* , University of Chicago Law Review, Vol.72, No.4, (Fall- 2005),http://rosabrooks.squarespace.com/failed-states-or-the-states-as/(3-7-2014)

[11] Caty Clément, *The Nuts and Bolds of State Collapse: What to do when States Fail? A QCA Analysis of Lebanon, Somalia and the former-Yugoslavia*, Paper presented at the American Political Science Association (Washington DC, 2005) ,p p 4-5.http://www.compasss.org/wpseries/Clement2005.pdf (9-7-2014)

[12] Monika Nalepa, *"Reconciliation, Refugee Returns, and the Impact of International Criminal Justice- The Case of Bosnia and Herzegovina*", in "*Transitional Justice*", ed. Melissa S. Williams, Rosemary Nagy, and Jon Elster, Nomos (New York: New York University Press, 2012), p.324

[13] ناريمان عامر{وآخرون}، **عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا**، إعداد: علاء رشيدي {وآخرون}، (بلا: مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا،٢٠١٣)، ص٧

[14] بدر حسن الشافعي، **قراءة نظرية تسوية الصراعات والدبلوماسية الوقائية**، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،٢٠١٦)، ص١١.

[15] حول هذا الموضوع ينظر، عمر جمعة عمران، استراتيجية بناء السلم الاهلي في الدولة العاجزة (دراسة في المفاهيم والإشكاليات والخيارات)، قضايا سياسية

[16] Daniel Bar-Tal and Gemma H. Bennink, "The Nature of Reconciliation as an Outcome and as a Process," in *From Conflict Resolution to Reconciliation*, ed. Yaacov Bar-Siman-Tov , (Oxford: Oxford University Press, 2004), p 20.

[17] ناريمان عامر{وآخرون}، **عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا**، إعداد:علاء رشيدي{وآخرون}، (بلا: مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا،٢٠١٣)، ص٨-١١

[18] يزيد صايغ، أزمة الدولة العراقية، صحيفة الحياة، الخميس ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١٧، http://www.alhayat.com/m/opinion/25580096#sthash.SzsPKfve.dpbs (شوهد ٢٤-١١-٢٠١٧)

[19]"*Iraq's Road to Reconciliation A Report on 22 In-Depth Interviews Conducted in October 2015*", National Democratic Institute (NDI), https://www.ndi.org/sites/default/files/December%202015%20IDI%20Report_Final.pdf

[٢٠] حول مفهوم الدولة المحددة ينظر:

Thomas Risse (ed..), *Governance Without A State?: Policies and Politics in Areas of Limited Statehood*, (Columbia: Columbia University press,2011)

[٢١] "صالح يحذر من الدولة الموازية: العراق على مفترق طرق"، وكالة النبأ للأخبار، ٢٠١٦-٣-١٤، http://n.annabaa.org/news6117؛ وللتفاصيل أكثر حول هذا الموضوع راجع، محمد صاحب الدراجي، **رماد بابل: الدولة الخفية في العراق**، (لندن: دار الحكمة، ٢٠١٧). ص ٩٥-١٠٢

[22] Anthony H. Cordesman and Sam Khazai,"**Iraq in Crisis" ,**Center for Strategic and International Studies (csis), p iii "Introduction",http://csis.org/files/publication/130106_Iraq_Book_AHC-sm.pdf

[23] F. Gregory Gause, *Beyond Sectarianism: The New Middle East Cold War*, BROOKINGS DOHA CENTER PUBLICATIONS, Tuesday, July 22, 2014, p3 https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/English-PDF-1.pdf

[٢٤] في لقاء تلفزيوني مع قناة روتانا الخليجية وبتاريخ(٢٠١٦/١٠/٠٢) صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان : "حريص على عدم السماح بأية سيادة طائفية على الموصل، لأن الهدف فقط هو تطهيرها من (داعش).. يجب أن يبقى في الموصل بعد تحريريها أهاليها فقط من السنة العرب والسنة التركمان والسنة الأكراد". https://www.youtube.com/watch?v=EyXlFxWjG_E، (شوهد ٣-١٠-٢٠١٧)

[25] للتفاصيل بشان اطروحة التقسيم الناعم أو السلس وعلى سبيل المثال ينظر :

Edward P. Joseph and Michael E. O'Hanlon ,***"The Case for Soft Partition in Iraq"***, The Saban Center for Middle East policy at The Brookings Institution, Analysis Paper (N u m b e r 1 2 , J u n e 2 0 0 7) http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2007/6/iraq%20joseph/06iraq_joseph.pdf (1-7-2014) ;

Michael O'Hanlon and Edward P. Joseph , ***"If Iraq must be divided, here's the right way to do it"*** Rruters(**JULY 4, 2014)** http://blogs.reuters.com/great-debate/2014/07/03/if-iraq-must-be-divided-heres-the-right-way-to-do-it/

ZALMAY KHALILZAD, ***"Get Ready for Kurdish Independence"***, The New York Times, JULY 13, 2014 , http://www.nytimes.com/2014/07/14/opinion/iraqs-urgent-need-for-unity.html?_r=1 (15-7-2014)

Zalmay Khalilzad and Kenneth M. Pollack***, "How to Save Iraq This is the best, or the least bad, solution to the current crisis"***, July 22,2014 http://www.newrepublic.com/article/118794/federalism-could-save-iraq-falling-apart-due-civil-war

ROBIN WRIGHT , ***Imagining a Remapped Middle East***, The New York Times, (September 28, 2013) http://www.nytimes.com/interactive/2013/09/29/sunday-review/how-5-countries-could-become-14.html?smid=fb-share&_r=1&

[26] Daniel Bar-Tal and Gemma H. Bennink, "The Nature of Reconciliation as an Outcome and as a Process," in *From Conflict Resolution to Reconciliation*, ed. Yaacov Bar-Siman-Tov , (Oxford: Oxford University Press, 2004), p 20.

[27] Ibid.p20

[28] Ibid.p20.

[29] Ibid pp 21-22.

[30]"*Iraq's Road to Reconciliation A Report on 22 In-Depth Interviews Conducted in October 2015*", National Democratic Institute (NDI), https://www.ndi.org/sites/default/files/December%202015%20IDI%20Report_Final.pdf

[٣١] أعلن رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي حزمة الإصلاحات الأولى في ٩/ ٨/ ٢٠١٥، وفيما بعد طرح السيد مقتدى الصدر مشروع للإصلاح في ٢٠١٦/٢/١٣، وطرح السيد عمار الحكيم مبادرة للإصلاح في ٢٠١٦/٤/٤، وطرح الشيخ قيس الخزعلي مبادرة في ٨/٤/ ٢٠١٦.

[٣٢] عبد الجبار أحمد، **الفدرالية واللامركزية في العراق**، (بغداد-عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت،٢٠١٣)، ص٩

[٣٣] الحبيب بلكوش، **العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في السياق العربي**، سياسات عربية، ١٨(كانون الثاني/يناير٢٠١٦)، ص٧٩

[34] Liz Sly, **"How Saddam Hussein's former military officers and spies are controlling Isis"**, Independent, (Sunday 5 April 2015), http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/how-saddam-husseins-former-military-officers-and-spies-are-controlling-isis-10156610.html

[٣٥] توماس آ.بالي: **مكافحة لعنة الموارد الطبيعية..صناديق توزيع العائدات على المواطنين (نموذج مشكلة النفط في العراق)**، (بيروت- بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية ،٢٠٠٨) ص٦-٧

[٣٦]جوردون جونسون، مجيد الهيتي: **لعنة النفط..الاقتصاد السياسي للاستبداد**، (بيروت- بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية ،٢٠٠٨) ص١٣

[٣٧] فالح عبد الجبار، **بناء أو تفكك العراق في إطار نظريات القوميات والأمم**، ندوة اتحاد الأدباء والكتاب في العراق، بغداد، الأربعاء ٨/ ١١/ ٢٠١٧